

قواعد الموازنة والمفاضلة بين مشاريع مؤسسات العمل غير الربحي



أ.د. ياسر بن محمد هوساوي
أستاذ أصول الفقه بكلية الشريعة والدراسات
الإسلامية بجامعة أم القرى

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . أما بعد :

فقد شهد العمل غير الربحي تقدما ملحوظا على مستويات متعددة ، وذلك إدراكا من المباشرين في الميدان والمؤسسات والوزارات المشرفة عليه لأهمية الدور الذي يقوم به في خدمة المجتمع وتنميته ، وقد أدى كثرة المؤسسات ومشاريعها إلى زيادة الإنفاق عليها مما دعا كثيرا من المؤسسات والوقفية والمؤسسات المانحة وإدارات المسؤولية المجتمعية في مؤسسات القطاع الأهلي إلى توجيه دعمها إلى بعض الأنشطة والمشاريع دون بعض ، أو الاقتصار على المشاريع والأنشطة النوعية ، ثم إن المتبرع بهاله يريد أن يضع ماله في المكان المناسب الذي يكون له أثر ويضمن استمراره ، وكذلك تحتاج الجهات الرقابية إلى إيجاد نماذج ومبادرات ومشاريع نوعية ، تقود القطاع غير الربحي إلى التنافسية وضمان جودة الأداء ، فمن هنا كانت العناية بقواعد المفاضلة والموازنة بين المشاريع من الأهمية بمكان .

يمكن إجمال تلك الأهمية في الآتي :

أهمية الموضوع :

- ١- ما سبق من ضرورة ربط الموازنة بين المشاريع بالقواعد الشرعية التي تضمن انضباطها بالشرع .
- ٢- أن معرفة تلك القواعد هو السبيل الأمثل لترشيد المشاريع والمبادرات وضمان جودتها ، إذ قد يؤدي الإخلال بها ضعف تلك المشاريع من حيث الوجود أو الأثر المترتب على

المشاريع .

٣- أنه طريق من طرق الإصلاح للعمل غير الربحي ودفعه إلى ما يحقق النفع والأثر وما يضمن شفافية المشاريع وجودتها والتزامها بالقواعد والمعايير .

مشكلة البحث :

تظهر مشكلة البحث في أن عمل الخير أمر فطري ولكن حاجات الناس متنوعة ومتعددة ومختلفة ، وعند تراحم الحاجات ، لا بد من وجود قواعد لترتيب قضاء تلك الحاجات ، حتى لا تقدم حاجة نفعها أقل على ما هو أهم منها ، وكذلك يحتاج أصحاب اليسار إلى من يوجههم إلى الأولويات في تلك الحاجات ويدهم عليها ومن هنا يظهر سؤال جوهري أعد البحث للجواب عنه وهو: ما هي قواعد المفاضلة والموازنة في مشاريع العمل غير الربحي ؟

أهداف الدراسة :

١- الوقوف على أبرز القواعد الشرعية التي توازن وتفاضل بين المشاريع في العمل غير الربحي .

٢- بيان الأثر المترتب على تطبيق تلك القواعد في دعم العمل غير الربحي .

٤- بيان صلاحية الشريعة لاستيعاب مستجدات العمل غير الربحي وأنها الضامن

لتحقيق مقاصد الشارع ومقاصد العباد .

هيكل البحث :

مقدمة : وتشتمل على أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، ومشكلة البحث وأهدافه ، وهيكل البحث ، ومنهج الدراسة .

المبحث الأول : التعريف بالموازنة والمفاضلة .

المبحث الثاني : القواعد الشرعية للموازنة والمفاضلة .

المبحث الثالث : أثر تطبيق قواعد الموازنة والمفاضلة على العمل غير الربحي .

منهج البحث :

يتلخص منهج البحث في النقاط التالية :

١ - جمع المادة العلمية المتعلقة بالبحث من خلال أبرز مواردها وتوثيقها من مصادرها وترتيبها ثم تحليلها .

٢ - شرح الكلمات والمصطلحات الغريبة من مظانها .

٣ - عزو الآيات إلى السور بالأرقام ، مضبوطة بالرسم العثماني .

٤ - تخريج الأحاديث ، فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي بهما ، وإن كان في غيرهما خرجته من مظانه مع ذكر حكم العلماء عليه

النتائج المتوقعة :

١ - إسهام قواعد الموازنة والمفاضلة تحسين المشاريع في المؤسسات غير الربحية .

٢ - تقليل الهدر المالي في المشاريع غير الربحية .

٣ - بناء نماذج من المبادرات والمشاريع والأنشطة التي تعتمد قواعد الموازنة والمفاضلة في تصميمها وتنفيذها .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المبحث الأول

التعريف بالموازنة والمفاضلة

قبل الشروع في ذكر قواعد الموازنة والمفاضلة لا بد من تعريف الموازنة والمفاضلة ، ويتطلب ذلك بيان معناهما في اللغة والاصطلاح .

الموازنة في اللغة : مفاعلة من الوزن ، وهو ثقل شيء بشيء مثله ، وهذا يوازن هذا إذا كان يحاذيه ^(١) ، والموازنة هي المعادلة والمقابلة والمحاذاة ، ويقال وزنه أي عادله وقابله وحاذاه ^(٢) .

وأما المفاضلة فمعناها في اللغة : فهي من الفضل وهو ضد النقص ، ومنه التفاضل وهو التمازي ، وفاضلني ففضلته : أي كنت أفضل منه ^(٣) .

الْفَاءُ وَالضَّادُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةٍ فِي شَيْءٍ . مِنْ ذَلِكَ الْفَضْلُ : الزِّيَادَةُ وَالْحَيْرُ .
وَالْإِفْضَالُ : الْإِحْسَانُ . وَرَجُلٌ مُفْضَلٌ . وَيُقَالُ : فَضَلَ الشَّيْءُ يُفْضَلُ ^(٤) .
وفاضل بين الشئيين : قابل بينهما ليحكم بفضل أحدهما على الآخر ^(٥) .

والمعنى المقصود من الموازنة والمفاضلة في هذا البحث: المقابلة بين مشروعين أو أكثر وترجيح الأولى أو الأفضل لدعمه والعمل عليه .

(١) لسان العرب مادة وزن (١٣/٤٤٧) .

(٢) القاموس المحيط مادة وزن (٤/٢٨٣) .

(٣) القاموس المحيط مادة فضل (١/١٠٤٣) .

(٤) مقاييس اللغة مادة فضل (٤/٥٠٨) .

(٥) معجم الرائد ص (٦٠٤)

فالموازنة والمفاضلة مبنية على تقديم الفاضل على المفضول ، والأصلح على ما هو أدنى منه ، والأنفع على ما يقل عنه ، والأولى على ما يليه أولوية ، وهكذا^(١) من النظر المقاصدي ، والنظر في المآلات وغير ذلك ، وعليه فالموازنة والمفاضلة ترتبط بعدد من القواعد الشرعية والمؤسسية التي ينبغي مراعاتها ، وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث الثاني .

المبحث الثاني

القواعد الشرعية للموازنة والمفاضلة

القواعد الشرعية للموازنة والمفاضلة كثيرة سأقتصر في هذا البحث على أهمها والتي يمكن أن تسهم في تلبية احتياجات الجهات غير الربحية في عمليات الموازنة والمفاضلة بين المشاريع .

ويمكن ترتيبها في المطالب التالية :

المطلب الأول : الموازنة بناء على المقاصد الشرعية

المطلب الثاني : الموازنة بناء على مراعاة المصالح والمفاسد .

المطلب الثالث : الموازنة بناء على المآلات

المطلب الرابع : الموازنة بناء على معايير العمل المؤسسي .

المطلب الأول : الموازنة بناء على المقاصد الشرعية

من المقرر أن المقاصد الشرعية متفاوتة ، وهي على مراتب متنوعة فالمقاصد تنقسم إلى

(١) فقه الموازنات في الشريعة الإسلامية تأصيلاً وتطبيقاً ، حسن بخاري ، ضمن أبحاث مؤتمر فقه الموازنات ص (

ضرورية وحاجية وتحسينية:^(١)

أ- فالمقاصد الضرورية: وهي ما لا يستغني الناس عن وجودها بأي حال من الأحوال، وإذا اختلت أدى ذلك إلى وقوع الحرج والعنت ، وهي خمسة جاءت الشريعة بحفظها (الدين ، والنفس ، والعقل ، العرض ، والمال) .

ب- والمقاصد الحاجية : وهي ما يحتاج الناس إليه لتحقيق مصالحهم ، يؤدي فقدانها إلى المشقة واختلال النظام العام للحياة ، دون زواله من أصوله .

ج- والمقاصد التحسينية : وهي ما يتم بها اكتمال وتجميل أحوال الناس وتصرفاتهم ، ويشمل ذلك جميع محاسن العادات في سلوك الناس .

فيقدم المشروع المتعلق بالمقصد الضروري على المشروع المتعلق بالمقصد الحاجي والتحسيني ، ويقدم المشروع المتعلق بالمقصد الحاجي على المشروع المتعلق بالمقصد التحسيني ، وذلك في حال تزامن هذه المشروعات . وأما في حال السعة وعدم التزاحم وإمكانية العمل بها جميعاً من دون تعارض فيعمل بها جميعاً^(٢) .

وكذلك هناك نوع آخر من الموازنة بين المشاريع وهو النظر إلى مكملات المقاصد ، فالمشروع الحاجي المكمل لمقصد ضروري يقدم على المشروع الحاجي الذي لا يكمل مقصداً ضرورياً ، وكذا في المشروع التحسيني الذي يكمل مقصداً حاجياً على المشروع التحسيني الذي لا يكمل مقصداً حاجياً .

(١) قواعد الأحكام (٢/١٢٣) ، الموافقات للشاطبي (٤/١٩٥)

(٢) أثر القواعد الأصولية في تأصيل العمل الخيري عبد الجليل ضمرة ص (٢٨) .

وعليه تكون مراتب المقاصد التي يفاضل بها بين المشاريع خمسة :

- المشروع الضروري .
- المشروع الحاجي المكمل للضروري .
- المشروع الحاجي .
- المشروع التحسيني المكمل للحاجي .
- المشروع التحسيني .

ولنضرب بعض الأمثلة على ذلك :

١- لو تعارض لدى مؤسسة مشروعان في قرية واحدة أحدهما متعلق بحفر بئر ماء لسقي الماء للقرية الآخر متعلق ببناء وحدات سكنية إضافية للتوسعة على الأسر وبنفس التكلفة ، فهنا نقدم حفر البئر على لأنه متعلق بمقصد ضروري وهو حفظ النفس بينما المشروع الآخر متعلق بمقصد حاجي أن لحقتهم مشقة أو بمقصد تحسيني إن كانت المشقة يسيرة أو كان لأجل التوسعة على الساكنين .

٢- لو كنا في مؤسسة دعوية هدفها الرئيس الدعوة ولديها مشروع متعلق بتأهيل الدعاة ، ولديها مشروع آخر متعلق بتوفير مكاتب للدعاة ، فهنا نقدم تأهيل الدعاة على توفير مكاتب لهم ، لأن تأهيلهم متعلق بمقصد ضروري أو مكمل له ، بينما توفير مكاتب للدعاة متعلق بمقصد حاجي ، أو مكمل للمقصد الحاجي

٣- لو تعارض عند مؤسسة مشروع تعليمي لرفع الجهل عن قرية ، ومشروع صحي لانتشار مرض ما فيها ، فهنا يقدم المشروع الصحي لارتباطه بحفظ النفس ، على المشروع

التعليمي لارتباطه بحفظ العقل .

وهنا ينبغي أن أشير إلى أن كل مقارنة وموازنة بين مشروعين تختلف باختلاف الأحوال والأشخاص والأماكن ، فلا يمكن إسقاط هذه الأمثلة على كل مشروعين يشابهان ما ذكر من دون النظر التفصيلي لكلا مشروعين ، ففي المثال الأخير قد يكون المشروع الصحي لمرض غير خطير أو غير معد ، والمشروع التعليمي مرتبط بمبادئ الدين التي لا يمكن أن يتم إسلام المرء بدونها فهنا يقدم المشروع التعليمي على المشروع الصحي ، وهنا تكمن أهمية النظر الشرعي للمشاريع كل على حدة .

كما ينبغي الإشارة إلى أن هذا التقسيم المذكور هو أحد تقسيمات المقاصد ، ويمكن مراعاة التقسيمات الأخرى في الموازنة حيث إن المقاصد تنقسم إلى :

مقاصد أخروية دنيوية . وإلى مقاصد كلية وجزئية ، ومقاصد الشارع ومقاصد المكلف وغيرها من التقسيمات ، وكلما روعي في النظر اشتغال المشروع على عدد من المقاصد كان هذا معيارا لتقديره على منا يقل عنه في المقاصد .

المطلب الثاني : الموازنة بناء على مراعاة المصالح والمفاسد

العناية بقواعد مراعاة المصالح والمفاسد من أهم قواعد الموازنة والمفاضلة بين المشاريع ، لأن العامل قد يفعل ما يراه واجبا مع ارتكابه لمحرم أو العكس^(١) .

ولذا ينبغي للمؤسسات العناية بتلك القواعد تعلمها وممارسة في المفاضلة بين مشاريعها .

هذا وقد ذكر علماء الشريعة عدداً من القواعد للموازنة والمفاضلة بين المصالح أو المفاسد أو

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠/٥١٢) .

بينهما ويمكن إجمالها فيما يلي :

أولاً: تعارض المصالح^(١)

وعند تعارض المصالح تقدم أعظمها في سبيل أذناها ، فتقدم المصالح المتعلقة بالمقاصد الضرورية على المصالح المتعلقة بالمقاصد الحاجية والتحسينية ، وتقدم المصالح الحاجية على المصالح التحسينية ، وكذلك تقدم المصلحة المتعلقة بالمقاصد الكلية على المصلحة المتعلقة بالمقاصد الجزئية ، وكذلك تقدم المصالح المتعلقة بالأركان والواجبات على المصالح المتعلقة بالمستحبات والمسئوبات ، وكذلك تقدم المصالح الكلية على المصالح الجزئية ، والمصالح العامة على المصالح الخاصة ، المصلحة الدائمة تقدم على العارضة ، واليقينية على الظنية^(٢) .

ثانياً: تعارض المفاسد^(٣)

وعند تعارضها يرتكب أخفها لدرء أعظمها ، فترتكب المفسدة المتعلقة بالتحسين على المفسدة المتعلقة بالحاجة أو الضرورة ، وترتكب المفسدة المتعلقة بالمكروه في مقابل المفسدة المتعلقة بالمحرم ، وترتكب المفسدة الجزئية في سبيل المفسدة الكلية ، وتدرأ المفسدة العامة بالمفسدة الخاصة ، والمفسدة الدائمة بالعارضة ، واليقينية بالظنية^(٤) .

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥٧/٢٠) .

(٢) فقه الأولويات ص (٣-١٣) .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥٧/٢٠) .

(٤) فقه الأولويات ص (٣-١٣) ، ضوابط المصلحة ص (٢٢٢)

ثالثاً : تعارض المصالح والمفاسد^(١)

إذا تعارضت المصالح والمفاسد ، فإنه ينظر إلى أعظمها فإن كانت المصلحة أعظم قدمت ، وإن كانت المفسدة أعظم درأت^(٢) . فإن تساوت المصلحة مع المفسدة فإن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة .

أمثلة :

- ١ - في المقارنة بين مشاريع المؤسسة الداخلية ، فلو تمت المقارنة بين مشروع متعلق باستكمال الإجراءات والتصاريف النظامية وبين مشروع آخر متعلق ببناء خطط المؤسسة ، فيقدم المشروع المتعلق باستكمال الإجراءات النظامية على المشروع المتعلق بالخطط ، لأن فيه تحصيل أعلى المصلحتين ، ثم إن تفويت المشروع الأول قد يعود على المؤسسة بالإبطال أو الإغلاق .
- ٢ - الموازنة بين الاستفادة من المال الحرام بناء مسكن للإيتام متكامل المرافق والاحتياجات مثلا وبين الاقتصار على المسكن بدون مرافق واحتياجات بهال حلال ، فهنا ننظر هل تغطية الاحتياجات والمرافق من الضروريات أو الحاجيات فتحتمل أو أنها من التحسينيات ، فإن كان من الأول احتملت المفسدة في مقابل المصالح المترتبة على استكمال المرافق .
- ٣ - تقديم مشروع حفر بئر على مشروع سقي الماء ، بناء على أن الأول مشروع نفعه دائم أو

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥٧/٢٠) .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢٩/٢٨) .

- طويل الأجل ، والثاني نفعه مؤقت وقصير الأجل .
- ٤ - مشروع إنشاء مدرسة ، مع مشروع ابتعاث أفراد للدراسة ، يقدم مشروع إنشاء المدرسة على مشروع الابتعاث ، فالأول مشروع كلي والثاني مشروع جزئي .
- ٥ - المشروع الذي يحقق التكامل والشراكة مع الجمعيات ذات العلاقة على المشروع الفردي للمؤسسة .

المطلب الثالث : الموازنة بناء على المآلات

من أهم قواعد الموازنة بين المشاريع في العمل غير الربحي النظر إلى مآل هذا المشروع ، إذ لا بد أن يكون المشروع محققاً للهدف المنشود والمقصود للمؤسسة مآلاً^(١) ، فيقدم المشروع الذي يعود مآله بالنفع والخير على المؤسسة على غيره ، ويقدم ما مآله إلى الاستمرار والدوام على ما مآله إلى الانقطاع والقصور ، والمرجع في ذلك كله أن يكون موافقاً لمقصود الشرع . والنظر في مآلات المشاريع يعطي المشاريع القوة والصلابة التي تجعلها أنفع وأوسع وأدوم ، وذلك يعود على المؤسسة بالخير والنفع والدوام .

أمثلة :

- ١ - تقديم المشاريع التنموية في المؤسسات كتعليم المهن للفقراء على المشاريع الرعوية التي تنتهي ولا تدوم أو تستهلك في وقت قصير كمشاريع إطعام الطعام ، فمشروع الإطعام مهم ويسد حاجة لدى الفقير ، لكن مشروع تعليم الفقراء أولى لمآله الذي يسد حاجتهم عن الناس مستقبلاً ، ويغنيهم عن السؤال .

(١) أثر القواعد الأصولية في تأصيل العمل الخيري ص (٣١) .

- ٢ - المشاريع الوقفية في المؤسسات الخيرية لها أثر عظيم في استمرارية المؤسسة ودوامها ، مع أنها تحتاج إلى إنفاق كبير أول الأمر ، لكن عاقبتها كبيرة وعظيمة على المؤسسات الخيرية ، بينما المشاريع الاستثمارية المؤقتة فوائدها معجلة لكن ليس لها منفعة مستمرة للمؤسسة .
- ٣ - المشاريع الوقائية والتوعوية ، تقدم على المشاريع العلاجية لأن أثرها أكبر وعواقبها أنجع .
- ٤ - مشاريع نشر الثقافة المؤسسية تقدم على غيرها ، لأنها تزيد من عطاء العاملين ، وتحفزهم وتنمي ولائهم ، وتحسن بيئة العمل وتزيد من كفاءة العمليات والإجراءات التي يتم تنفيذها .
- ٥ - مشاريع التنمية البشرية ونمو العاملين لها أثر كبير على المؤسسات ، فهي تؤثر على العمليات التي يقومون بها ، مما يحسن المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة فينعكس إيجاباً على المستفيد من مشاريع المؤسسات .

المطلب الرابع : الموازنة بناء على معايير العمل المؤسسي

النظر في معايير العمل المؤسسي مما يخدم في الموازنة بين المشاريع في العمل الخيري ، وذلك لأن المشاريع تحتاج إلى جهد كبير في الوقت من حيث الإعداد والتخطيط والتنفيذ والمتابعة ، وتحتاج إلى المال ، وهذا الجهد لا بد وأن يكافأ المشروع والأنشطة المصاحبة له ، وكذلك ينبغي أن يحقق المشروع أهداف ورؤية المؤسسة .

وهنا يأتي دور المؤسسة في اختيار مجموعة من المعايير للمفاضلة بين مشاريعها حتى تتكافأ الفرص بين تلك المشاريع ، وتخرج من المؤسسة المشاريع المتميزة والتي توافق المعايير المرضية

فيها ، من أبرز المعايير التي يمكن اعتمادها

١ - ارتباط المشروع برؤية وأهداف المؤسسة ، فالمشاريع التي لا تخدم الرؤية والأهداف ينبغي التقليل منها أو تقييدها ، ثم ينظر إلى المشاريع ومدى تحقيقها للرؤية والأهداف ، وهل تحقيقها مباشر أو غير مباشر ، وهل المشروع يخدم هدفا واحدا أو أكثر من هدف ، وهل يمكن الاستغناء عنه بمشروع آخر يغطي الهدف أم أنه مشروع لا يمكن تحقيق الهدف إلا من خلاله وهكذا .

٢ - الجهد الذي سيبدل في المشروع من وقت ومال ، وهل يمكن يأتي بمشروع آخر يحقق الهدف بأقل من هذا المشروع في الزمن أو في المال .

٣ - الأثر والتغيير الذي يمكن إحداثه بهذا المشروع ، والفوائد والعوائد والمهارات التي ستكتسب من المشروع ، والمواصفات التي يمكن أن تتحقق من كل مشروع .

٤ - إدارة المعرفة في المؤسسة وذلك من خلال توثيق البيانات المرتبطة بالمؤسسة ، وتحويلها إلى معلومات ، لتتحول بعد ذلك لخبرة ملوكة للمؤسسة وليست مرتبطة بالأفراد ، وقد انهارت بعض المؤسسات لأن خبراتها ارتبطت بالأفراد ، فزالت تلك الخبرات بموت او انتقال الخبراء فيها إلى مكان آخر ، والعمل على مشروع كهذا يحفظ حق الجمعية ويقويها ، يملكها أدوات فاعلة لاتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب .

وقد تعتمد بعض مؤسسات العمل الخيري أحيانا إلى مشاريع تخالف ذلك ، بأن تكون المشاريع ذات تكلفة لا توازي المال والجهد المبذول فيها ، أو أن تعمل المؤسسات بمشاريع خارجة عن نطاقها أو عن رؤيتها ورسالتها وأهدافها ، أو أن تعمل بدون توازن بأن تعمل مشاريعها في

أهداف دون أهداف .

أمثلة :

١- توجه كثير من المؤسسات إلى المشاريع المالية دون النظر في المشاريع المتعلقة ببناء المؤسسة داخليا ، فيبذل جهد مضاعف في تحصيل المال ، ويبذل جهد لا يذكر في إعداد لوائح المؤسسة الإجراءات التي تنظم عملها الداخلي .

٢- بعض المؤسسات لديها مشاريع كثيرة متعلقة بالمستفيدين منها وبعملائها ، وفي المقابل لا تبذل جهدا يذكر في تطوير العاملين فيها ، مما ينعكس سلبا المؤسسة على المدى البعيد .

٣- لو كان عندنا مشروعان أحدهما يتعلق بالنشاط الرئيس للمؤسسة والآخر يتعلق بالأنشطة المساندة ، قدم المشروع المتعلق بالنشاط الرئيس على النشاط المساند ، كما لو كان لدى مؤسسة اجتماعية مشروع متعلق بالتواصل الاجتماعي ، ومشروع آخر كملتقى توعوي ، فيقدم الأول لتعلقه بالنشاط الرئيس للمؤسسة ، بينما الآخر فيتعلق نشاطه فرعي في المؤسسة .

المبحث الثالث

أثر تطبيق قواعد الموازنة المفاضلة على العمل الخيري

لتطبيق الموازنة والمفاضلة بين مشاريع المؤسسات غير الربحية آثار كبيرة على المؤسسات وعلى القطاع غير الربحي ككل ومن أهم الآثار في ذلك ما يلي :

أولاً : رعاية مقصد الشارع

إن تطبيق قواعد الموازنة بين مشاريع المؤسسات ضمانة لرعاية مقاصد الشارع ، وحفظ

حقوق الله فيها، حيث يكون العمل بتلك المشاريع بعد الموازنة قائماً على أساس شرعي متين ، قدم فيه ما يستحق التقديم وأخر فيه ما يستحق التأخير ، وروعي فيه الأولى ، مما ينعكس أثره على العمل والعاملين بالراحة والاطمئنان ورفع الحرج عن نفوسهم في أن ما أقدموا عليه هو المستحق للتقديم ، وما تركوه أو أخروه مستحق للترك أو التأخير .

ثانياً : تضييق مساحة الهدر

من آثار الموازنة بين مشاريع العمل الخيري وثمارها العظيمة تضييق مساحة الهدر في العمل غير الربحي من شتى النواحي ، في المال والوقت والجهد ، وذلك بالعمل بأكثر المشاريع التي توفر الجهد والمال للمؤسسة وتحفظ وقت العاملين فيها من الضياع ، ولذا نجد المؤسسات غير الربحية التي تتبنى الموازنة بين مشاريعها تختصر الوقت والجهد والمال ، بخلاف تلك المؤسسات والأعمال غير الربحية التي لا تتبنى الموازنة في مشاريعها ، فإنها تتأخر في الإنجاز عن الأولى .

ثالثاً : تحسن وجودة المشروعات

إن الموازنة بين المشاريع في العمل غير الربحي من أفضل الوسائل لتقويتها ومتانتها ، ووصولها إلى درجات متقدمة في الإتقان والجودة ، فلا يقدم فيها إلا ما يستحق التقديم وفق القواعد وهذا بلا شك يقوي العمل الخيري ويحسن صورته ، ويخرجه من الانتقائية واللامنهجية إلى الشفافية العدالة .

رابعاً : الاستدامة للمؤسسة ومشاريعها

فتقديم المشاريع النوعية على الرعوية ، والمشاريع المرتبطة بالاستدامة على غيرها له أثر كبير ، في بقاء المؤسسة وحمايتها من الزوال .

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه أما بعد :
ففي نهاية هذا البحث أذكر أهم النتائج والتوصيات وأبتدى بالنتائج :
النتائج :

- ١- إسهام قواعد الموازنة والمفاضلة في تحسين المشاريع في المؤسسات العمل غير الربحي والرقمي بها .
- ٢- في العناية بقواعد الموازنة والمفاضلة بين مشاريع العمل غير الربحي رعاية لمقاصد الشارع .
- ٣- قواعد الموازنة والمفاضلة تختصر الطريق للمؤسسات الخيرية وتقلل الجهد وتوقف الهدر المالي على مشاريع يمكن للمؤسسات الاستغناء عنها ، وترشدها للمشاريع التي تحقق أهدافها بفاعلية عالية .
- ٤- تحقق الموازنة بين المشاريع العدالة بينها والشفافية التي تقلل من الاجتهاد الشخصي المبني على الميول والرغبات لدى قيادات المؤسسة أو العاملين فيها .

التوصيات :

- ١- العناية بتكوين مجالس أو لجان للعمل على موازنة المشاريع في مؤسسات العمل غير الربحي في المؤسسات الخيرية أو على مستوى المدن أو المناطق .
- ٢- انتقاء شخصيات لديها العلم بقواعد المفاضلة والموازنة ، ولديها ممارسة ودراية وقرب من المؤسسات غير الربحي لهذه اللجان أو المجالس .
- ٣- إنشاء مجلة أو دورية للعناية بما يشكل على المؤسسات غير الربحية من مسائل شرعية في مجال العمل غير الربحي عموما ، وما يتعلق بالموازنة بين المشاريع فيها على وجه الخصوص .